وقوع الحال معرفة

د. عمر علي محمد الدليمي
قسم الشريعة / كلية القانون والشريعة / الفلوجة / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي
د. قاسم صالح العاني

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ...

فإن بعض مواضيع النحو العربي تشد إليها القارئ فلا يجد أمامه إلا أن يغور في أسرارها ليكشف الستر عن غموضها ويروي عطش تساؤله.

لذلك وجدتني بين طيات كتب النحو أبحث عن كل ما يتعلق بالحال الواقع معرفة خاصة أن من بديهيات معرفة النحو علمنا أن الحال لابد أن يقع نكرة، فإذا وجدنا ما يخالف المشهور أصابتنا الحيرة والغموض وثارت في النفس تساؤلات جمة لمعرفة الصحيح.

فكان لزاماً عليّ أن أجمع الأقوال المتناثرة بين أمّات الكتب النحوية لعلني أجمع من أقوال العلماء ما يغني عن التساؤل ويحسم الخلاف.

فكان منهج البحث يعتمد على الآيات الكريمة التي وردت فيها ألفاظ تعرب حالاً وهي بلفظ المعرفة ثم ما ورد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وشعر العرب وأقوالهم المشهورة في هذا الباب.

وتناولت مع إيراد الشواهد أقوال العلماء وخلافهم في كل شاهد محاولاً في ذلك بيان الراجح منها.

ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة تضمنت أهم نتائج البحث مرجحاً فيها ما رأيته صواباً بعد ما ثبت لي بالدليل وقوة الحجة رجحانه، ملتزماً في ذلك الحياد غير متعصب لمذهب ولا لقول، راجياً الوصول إلى الحقيقة فإن أصبت فبتوفيق الله وإن أخطأت فمن نفسي وحسبي أني اجتهدت وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقع الحال معرفة:

التمهيد:

شرط الحال أن تكون نكرة فان جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة (١)؛ لأنها خبر في المعنى ولئلا يوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها وحمل غير الغالب عليه(٢).

ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً، قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنها مستفادة وأيضا لأنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله، وأنها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة(٣).

وعلى هذا فإن جاءت في كلام العرب معرفة فهي بغير تردد في تأويل نكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته والحال تلتبس بالنعت فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال فيظن السامع أنها نعت فيلتبس عليه الأمر، فدفعاً لهذا الالتباس ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاؤوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاؤوا به نكرة فلم يلتبس على السامع الأمر.

كما أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقاً فإن جاء الوصف جامداً فهو البتة في تأويل الاسم المشتق، فكذلك ما دلّ على معناها وقام مقامها وهو الحال فلا يكون إلا مشتقاً أو في تأويل المشتق ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات المشهورة(٤).

كما أن الحال ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير(٥).

فالحال مشبهة بالخبر وأصل الإخبار التنكير، واشبهته من حيث كانا جميعاً يقعان بعد المعرفة وكانا معتمدين عليها ومعمولين لعاملها فالخبر يقع بعد المبتدأ ويعتمد عليه ويعمل فيه الابتداء، والحال يقع بعد صاحب الحال ويعتمد عليه ويعمل بها ولذلك شرطوا أن يكون نكرة(٦).

وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي معرفة مطلقة بلا تأويل مثل: (جاء زيدٌ الراكبَ) قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك(٧).

وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة فأجازوا أن تقول: عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المسيءَ، وعبد الله عندنا الغنيَ فأما الفقيرَ فلا وأنت زيداً أشهر منك عمراً، التقدير: عبد الله إذا أحْسَن أفضلُ منه إذا أساءَ، وعبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقر فلا، وأنت إذا تسميت زيداً أشهر منك إذا تسميت عمراً.

وأجازوا أيضا عبد الله إياه أشهر منه إياها، كل واحد من المكنيين منصوب على الحال ولا يجوز ذلك عندهم في تكني الخطاب والمتكلم لا يقال: زيد إياي أشهر منه إياك.

وانتصاب المحسن وشبهه عند البصريين على خبر كان مضمرة، أي إذا كان المحسن أفضل منه وإذا كان المسيء، وذا الرُّمّة وغيلان من قوله لذي الرّمّة: ذا الرّمّة أشهرَ منه غيلانا، منصوبان على تقدير إذا سمي ذا الرمة أشهر منه إذا سمي غيلانا(٨).

وقد وردت عبارات وألفاظ كثيرة في اللغة العربية في صيغة المعرفة لكنها تؤول بنكرة، وحاولت جاهداً أن استقصي كل ما أستطيع من عبارات وألفاظ وأبين آراء العلماء فيها لنكشف النقاب عن هذا الموضوع ونبين هل يجوز أن يأتي الحال معرفة ؟

وماذا يقول العلماء في الألفاظ التي تعرب حالاً وهي بلفظ المعرفة ؟

وهل يجوز القياس عليها ؟.

من هذه الألفاظ والعبارات:

الحال المعرفة في القرآن الكريم

. قوله تعالى: ((لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَ)) المنافقون:(من الآية٨).

فقد قرأ بعضهم ((لَنُخْرِجَنَّ الأعزَ منها الأذلَ))وهي قراءة الحسن وابن ابي عبلة(٩)، ومعناه: خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل(١٠).

نصب على انه مفعول مطلق فحذف المصدر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه(١١).

وحكى الكسائي والفراء أن ذلك بمعنى لنخرجن الأعز منها ذليلاً، وحكى الفراء: ليخرجن الأعز منها الأذل بمعنى: ذليلاً (١٢)، فإنه يقرأ على تسمية الفاعل والتشديد و(الأعز) فاعل و(الأذل) مفعول ويقرأ على ترك التسمية، و(الأذل) على هذا حال والألف واللام زائدة، أو يكون مفعول حال محذوفة، أي متشبهاً الأذل(١٣).

ونقل أبو حيان أن هذه القراءة – نصب (الأذل) على انه حال – شاذة عند البصريين وقياس قول الكوفيين جواز هذا؛ لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بـ (ال)(١٤).

ذهب أكثر النحويين إلى ما ذهب إليه البصريون وهو أنه لا يجوز أن تكون الحال بالألف واللام غير أن يونس أجاز مررت به المسكين.

وحكى سيبويه (ادخلوا الأول فالأول)، وهي أشياء شاذة لا يجوز أن يحمل القران عليها إلا أن علياً بن سليمان قال يجوز أن يكون (ليخرجنّ) يعمل عمل لتكونن فيكون خبره معرفة، والأعز والعزيز واحد أي: القوي الأمين(١٥).

ويرى بعض الباحثين المعاصرين في كتابه (الحال في الأسلوب القرآني) أن (أل) التعريف لم تكن زائدة بل وضعت لمعنى مقصود أعطى اللفظ قوة بلاغية لا توجد في التنكير وذلك بقوله(١٦): (لا داعي لهذه التأويلات والتخريجات إذ يكفي أن يقال: إن تعريف الحال في الألف واللام في أسلوب القران قليل، وهذا يهدينا إلى استخدام ذلك قليلا في تعبيرنا اللغوي.

وتعريف الحال بالألف واللام في هذا النص القرآني له دلالته البلاغية، فالمنافقون يقصدون أن هذا سيخرج الأذل، يريدون محمدا . صلى الله عليه وسلم . يعنون أن من هو الآن ظاهره منتصر سيخرج بهذه الكيفية البارزة المشهورة في الذلة، وفي النص القرآني نلمح روح التشفي والغيظ من رسول الله . صلى الله عليه وسلم . كل ذلك أوحت به الحال المعرفة بالألف واللام).

وتابع الدكتور هيثم طه ياسين هذا الباحث في ما ذهب إليه في أطروحته للدكتوراه بقوله(١٧):(إن وراء تعريف الحال هنا أمراً بلاغياً غاية في الأهمية وهو إن الرسول . صلى الله عليه وسلم . الأعز بكل ما توحيه هذه الصفة من منعة وسؤدد فزادته مجيء هذه الصفة بصيغة اسم التفضيل المعرفة بـ (أل) دلالة مطلقة على العزة فكان قصد المنافقين إخراجه . عليه الصلاة والسلام . بصورة الأذل بكل ما فيها من تفاصيل

الذلة على مرأى الجميع لتمحو صورة (الأذل) صورة (الأعز) التي تضاعف مرض قلوبهم وتصور ببراعة براكين الغيظ والوجد التي تجيش بها صدور المنافقين على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ..

وهذا الذي قلته لا أظن أن كلمة (الأذل) توحيه إلينا إذا ما جاءت نكرة أو أُوِّلت بنكرة.

وهذا عندي أيضاً أولى من تأويل القراءة هذه على حذف مضاف، أي: كإخراج الأذل).

لا مانع من الترجيح بين الآراء، وهذا هو عمل الباحث الناجح لكن لا يعقل أن نخترع المعاني في مسألة ما دون دليل ثم نرجح رأينا على جميع الآراء.

وكنت أتمنى على زميلي الدكتور هيثم وأعرفه باحثا منصفا أن يعرض رأيه الذي تابع فيه الباحث الليبي دون ترجيح لرأيه بل يذكر ما يراه مناسباً أو ما توصل إليه باجتهاده ويترك للقارئ أن يوازن بين الآراء ويرجح ما يشعر أنه مناسب، فلا يصح أن يحكم الباحث لنفسه.

وهذا الادعاء من زيادة المعنى البلاغي الذي أوحت به زيادة الألف واللام لو كان هناك ما يقويه لكان تخريجا رائعا لكني حاولت جاهدا أن أجد بين أقوال ومؤلفات الأولين ما يعضد هذا القول ويسنده فلم أجد بين عشرات الأقوال التي تناولت هذا النص ما يشير إلى هذا المعنى، فلا يعقل أن يخفى هكذا معنى على علمائنا الأوائل وهم أفهم منا باللغة ومعانيها وباختلاف الإعراب ودلالاته، فلا يصح أن نقبل دعوى استخراج معانٍ جديدة قد خفيت عن علماء الأمة الأوائل في مسألة تناولوها بمزيد من البحث دون أن يصلوا إلى ما وصل إليه هذان الباحثان، ولست أحتكر بذلك المعاني على أشخاص معينين بل أنا مع كل معنى جديد إذا استند إلى دليل، كما أن جواز استخدام الحال معرفة في تعبيرنا اللغوي قياسا على ما ورد من شواهد في غير الألفاظ المحصورة في الشواهد نفسها فيه إشكالات كثيرة لا تخفى على عوام الناس فضلا عن متعلميهم، فنحن في عصر ضعفت فيه مفاهيمنا اللغوية بشكل كبير، وقد اشترط العلماء الأوائل تنكير الحال في زمن كان عوام الناس يتكلمون الفصحى بفطرتهم السليمة ويميزون اللحن في الكلام من غير أن يعرفوا ضوابط اللغة والنحو، فإذا أجزنا وقوع الحال معرفة قياساً على ما ورد من شواهد فكيف سيستطيع الناس التمييز بين الوصف والحال في زمن قد شاع اللحن فيه بشكل كبير بين ألسنة العلماء والمختصين ناهيك عن عوام الناس لذلك سنجد مشكلة كبيرة في التمييز بين المعرفة والحال في حالة تعريف الاثنين.

ولو جاز ما ذهب إليه الباحثان لجاز لنا أن نفترض معانيا أخرى، وعلى صحة هذا الافتراض فإني أرى أيضاً أن تعريف الحال هنا يدل على معانٍ أخرى منها أن (أل) في (الأعز) ربما تكون للعهد، أي: إن الشخص المعهود في الذهن وهو الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي انصرف إليه الفكر بمجرد النطق بـ (أل) العهدية، أي: إن هذا الرجل الذي في ذهنكم (الأعز) ـ ولست أراه كما ترونه ـ سيخرج بصورة (الأذل) التي في ذهني له، كما أن (أل) في (الأعز) صرفت الذهن إليه فأريد أن (أل) في (الأذل) ستصرف الذهن إليه أيضاً فتلازمه ويعرف بها كما لازمته وعرف بها في (الأعز).

كذلك نلحظ أن (الأعز) و (الأذل) جاءا بصيغة أفعل التفضيل لمراعاة ما يدل عليه اللفظ حقيقة فقد ألمح اللفظ إلى وجود أناس عزيزين والرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو أعزهم، وربما أراد المتكلم بذلك أن يشمل نفسه معهم وأن الرجل الذي في ذهنكم وفكركم هو أعزنا سيخرج بصورة (الأذل)، أي: إنه يوجد أناس

ذليلون معه لكنه سيخرج بصورة أذل واحد فيهم، كما ألمحت (أل) العهدية إلى معنى آخر دقيق، إذ صرفت الذهن إلى صورة الذل الذي في ذهنهم ليتجسد في أعظم صوره وأشدها وهو (الأذل) كما يتمنى المتكلم، وربما أشارت (أل) هنا إلى (أل) الذهنية في (الأعز) التي صرفت الذهن إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بمجرد ذكرها مع (أعز) فأُريد بمجرد ذكر (أذل) أن يصرف الذهن إليه أيضاً.

وربما أُريد أيضاً بتكرار (أل) وصيغة أفعل التفضيل وحركة النصب في اللفظتين إبقاء قوة الربط اللفظية والمعنوية بين اللفظتين، إذ أراد حسب تمنيه أن ينقل السامع بسرعة ويسر من صورة في ذهنهم هي غاية في العز إلى صورة جديدة تبنى في ذهنهم وتمحو الصورة الأولى وهي غاية في الذل كسرعة انتقاله بين اللفظتين مع إبقاء جميع القواسم المشتركة في ظاهر اللفظتين ليخفف بتقارب ظاهر اللفظتين التغاير الكبير بين معنى اللفظتين.

وإذا افترضنا جواز هذه المعاني فإننا سنحكم بتقييد قراءة الجمهور وترجيح هذه القراءة الشاذة ومن ثم الجزم بأن هذا هو مراد الله من القراءة وهذا لا يصح ولم يقل به عالم ولا يمكن الوصول إليه إلا بوحي بل العكس صحيح فربما تنوع الفهم للمعنى وتعدد التخريجات والتأويلات النحوية أريدت مجتمعة من هذا النص الذي جاء بهذه الصيغة المعجزة ليحتمل كل هذه المعاني مجتمعة، والله تعالى اعلم.

ـ قوله تعالى: ((وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ)) (الزمر:٤٥).

فقد جاءت الحال في كلمة (وحده) معرفة بالإضافة إلى الضمير(١٨)، وهذا مثل قولهم(:مررت بزيد وحده) فتأويله أوحدته بمروري إيحاداً(١٩).

فإن (وحده) اسم يدل على التوحد والانفراد والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة مثل قولهم في المدح (فلانٌ نسيجُ وحدِه، وقريعُ وحدِه)، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس (فلان رُجيَل وحدِه)، ونحو قولهم في الذم (فلان عُييَر وحدِه، وجُحيش وحدِه).

فـ (وحده) لازم الإفراد والتذكير والإضافة إلى المضمر ولازم النصب إلا في المواضع المذكورة(٢٠).

ويرى ابن سيده أنها مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يغير عن المصدر(٢١).

ونسب إلى سيبويه والخليل أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فكأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً موضع موحدا في المتعدي ومتوحدا في اللازم(٢٢).

أما مذهب الكوفيين فهو انتصاب (وحده)على الظرفية، أي: لا مع غيره فهو في المعنى ضد (معاً) في قولك جاؤوا معاً، وكما أن في(معاً) خلافاً، هل هو منتصب على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظرف، أي: في زمان واحد فكذا اختلف في (وحده) في نحو جاء وحده، أهو حال؟ أي: منفرداً، أم ظرفاً؟ أي: لا مع غيره(٢٣).

وقريب من مذهب الكوفيين ما ذهب إليه يونس وهشام فقد قالا: إنه منصوب انتصاب الظرف فيجري مجرى (عنده). والأصل في (جاء زيد وحده) على وحده حذف الجار ونصب على الظرف، وسمع جلسا على وَحْدَيهما، والتقدير في(زيد وحده) زيد موضع التفرد، وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث

جعلوه خبراً لا حالاً، إذ لا يجوز: زيد جالساً، وقيل إنه في (زيد وحده) منصوب بفعل مضمر، أي: وَحِدَ وحدَهُ كما قالوا: زيد إقبالاً وإدباراً، أي: يُقبِل ويُدبِر(٢٤).

وليس يبعد أن يذهب ذاهب إلى أن (وحده) مفعول مطلق مادام قد اعتبر قائماً مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتباران يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، أي: جاء زيد ليوحد توحداً، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً، أي: جاء زيد متوحداً توحداً(٢٥).

ويرى مؤلف كتاب (الحال في الأسلوب القرآني) أن القول بالحالية هو انسب هذه الأقوال بل إن القول بالظرفية فيه ـ من وجهة نظره ـ بعد عن روح النص القرآني.

وتعريف الحال بالإضافة إلى الضمير أو بالألف واللام في النصوص القرآنية ليس عبثا ضائعا كما يقول النحاة(٢٦).

الحقيقة أنه لا يصح إطلاق هذا الكلام على النحاة، إذ إنهم لم يقولوا إن زيادة الألف واللام عبث ضائع إنما هو قول للرضي في شرح الكافية بعدما لم يجد من يقول بما قال به الباحث الليبي وما تبعه عليه الدكتور هيثم طه ونصه(٢٧):(لا معنى للتعريف هناك فلو عُرِّفت وقع التعريف ضائعاً) فالرضي لا يرى المعاني التي نخترعها الآن، ولا أظن أن مثل هذه المعاني تخفى عليه وعلى من هو في طبقته ممن سبقوه أو عاصروه أو جاؤوا بعده لكنه تابع النحاة بما ذكروه من وجوه في إعراب هذا اللفظ المعرف، وأحد هذه الأوجه أنه يعرب حالا، ولما اشترطوا أن لا يكون الحال إلا نكرة قالوا بزيادة الألف واللام أو بتأويل الألفاظ المعرفة التي تصلح للحال بالنكرة وأكثرهم لا يرجحون رأيا على رأي وإذا رجحوا لا يلغون الآراء الأخرى؛ لكي لا يعطلوا معنى آخر ولا يردوا قراءة بل الظاهر من إيراد جميع الأوجه الإعرابية وتخريجاتها مع تعدد القراءات أن مرادهم جميع المعاني والتخريجات وهذا سر الإعجاز القرآني؛ لأن التعريف هو المعبر في موقعه ولا يصلح غيره، وبسبب هذا التعريف تعددت الدلالات وتنوعت التخريجات ومن ثم توسعت المعاني.

ولا يخفى على الدارسين أن تنوع القراءات وتعدد تخريجاتها النحوية واللغوية تضيف إلى الفقهاء مادة علمية واسعة قد تنفعهم في اجتهاداتهم وأحكامهم على مدار العصور، لذا أرى أن السر في إيراد النحاة جميع التخريجات في قراءة معينة والتوسع فيها دون ترجيح أو تعطيل لرأي على حساب الرأي الآخر؛ ليتركوا الباب مفتوحا للفقهاء كي ينهلوا من هذه المعاني بما يقوي اجتهاداتهم وترجيحاتهم وهم بذلك كالصيادلة ينوعون الأدوية ويتركون للطبيب أن يختار المناسب منها حسب الداء وحسب احتياج المريض، والله تعالى اعلم.

ـ قوله تعالى: ((وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ)) (المائدة:٥٣).

فـ (جهد) في الآية منصوب على الحال وهو معرفة بالإضافة إلى لفظ (أيمان) المضاف إلى ضمير الغائبين(٢٨).

قال العكبري: (جهد أيمانهم فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال وهو هنا معرفة.

والثاني: أنه مصدر يعمل فيه اقسموا وهو من معناه لا من لفظه)(٢٩).

وهو مثل قولهم:(فعلته جهدك، وطاقتك، أو طلبته جهدي وطاقتي)

قال سيبويه: (طلبته جهدك، كأنه قال: اجتهاداً. وكذلك طلبته طاقتك)(٣٠).

فالتقدير: اجتهد جهدي، وأطيق طاقتي، أو مجتهداً جهدي، أو مطيقاً طاقتي، أو مجتهداً ومطيقاً(٣١)، فهو مصدر في موضع الحال، وإن كان معرفة فمعناه على التنكير (٣٢).

وتأويلها على وجهتين:

أنها مصادر لأفعال محذوفة، أي تجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية.

والرأي الثاني: أنها معارف موضوعة موضع النكرات، أي: مجتهداً فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن (حسن الوجه) في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة(٣٣).

الحال المعرفة في الحديث النبوي الشريف

ـ قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((يذهب الصالحون الأولَ فالأولَ))(٣٤)، ومثله: ادخلوا الأول فالأول، فاللام زائدة، والمعنى: مرتبين(٣٥)، وقد يتبع ما قبله على البدل نحو: دخل القوم الأولُ فالأولُ (٣٦).

الحال المعرفة في أشعار العرب

ـ قول لبيد بن ربيعه:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها

ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ(٣٧).

فإن العراك مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً، يقال: أورد إبله العراك إذا أوردها جميعاً الماء، كما في قولهم: اعترك القوم،أي: ازدحموا في المعركة وأرسلها معتركةً؛ لأن المعنى أرسلها وهي تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك (٣٨).

فأراد أوردها يعارك بعضها بعضاً عند ورودها لتزاحمها على الماء، وقوله (ولم يشفق على نغص الدّخال) أصل الدّخال أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا يفعل به ذلك لضعفه كأن ضعفاً منعه من الري في الشرب الأول فينغص عليهما شربهما بإدخاله بينهما والنغص كثرة الحركة.(٣٩)

أما القول في إعراب العراك فقد ذهب سيبويه إلى أنه مصدر وقع حالاً(٤٠)، فقد جعل العراك في موضع الحال وهو معرفة وجاز هذا؛ لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل لم يجزْ(٤١).

ويرى ثعلب أن قولهم أوردها العراك إنما انتصب العراك على أنه مفعول ثانٍ لأوردها، وأما قولهم: أرسلها العراك فهو عند الكوفيين مضمن (أرسلها) معنى (أوردها) فهو مفعول ثانٍ لأوردها(٤٢).

وذهب ابن الطراوة إلى أن انتصاب (العراك) ليس على الحال بل على الصفة لمصدر محذوف، أي: الإرسال العراك (٤٣).

وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف، أي: تعارك العراك(٤٤).

وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة، إذ كان في تأويل معتركة فذلك شاذ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الإتساع في المصادر؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يَجُزْ دخول الألف واللام فلم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاز زيد القائم لوجود لفظ الحال.

والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها وإنما أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال: أورد إبله العراك، إذ أوردها جميعاً الماء من قولهم: اعترك القوم، أي: ازدحموا في المعترك(٤٥).

. أما قولهم: (جاؤوا قضَّهم بقضيضهم).

فهذا مأخوذ من بيت أورده سيبويه للشَّمّاخ:

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضها

تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقيعِ سِبالَها(٤٦).

فقال فيه(٤٧):(انقضاضهم،أي: انقضاضا، ومررت بهم قَضّهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررت بهم انقضاضاً)، فأنشده سيبويه على أن (قَضَّهم) مصدر وقع حالاً، ومعنى (قضَّهم بقَضيضها): منقضاً آخرهم على أولهم وأصل القض الكسر، وقد استعمل الكسر موضع الانقضاض كقولهم: عُقاب كاسرة، أي: منقضة، أراد أنه كان عليه دين فوصف أنهم جاؤوا عليه، وهم يمسحون لحاهم، وهم يتهددونه ويتوعدونه(٤٨).

فـ (قَضَّها) منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجهول في موضع الحال، كقولك: مررت به وحده، ومنهم من يجعل (قضَّها) تابعاً مؤكداً لما قبله فيجريه مجرى (كلهم) فيقول: أتتني سليم قضها بقضيضها، ورأيت سليما قضها بقضيضها، ومررت بسليم قضها بقضيضها، ومعناه أجمعين(٤٩).

وهذا ما ذهب إليه الرضي أيضا، وأضاف أنه يجوز أن تكون على وجه البدلية، أي: جاء قاضُّهم مع مقضوضهم (٥٠).

وقال في موضع آخر(٥١): (أما قولهم جاؤوا قضَّهم بقضيضهم فالأولى أن تقول: إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضُّهم بقضيضهم، أي: مع قضيضهم، أي: كاسرهم مع مكسورهم؛ لأن مع الازدحام والإجماع كاسراً ومكسوراً، والأصل فيه أن يكون (قضُّهم) مبتدأ، و(بقضيضهم) خبراً مثل قولهم: كلمته فاه إلى فيَّ، أي: فوه إلى فيَّ، وهو هنا أظهر؛ لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا: كلمته فوه إلى فيَّ، ثم انمحى عن الجملتين أعني: قضهم بقضيضهم، وفوه إلى فيَّ معنى الجملة والكلام لمّا فهم منها معنى

المفرد؛ لأن معنى فوه إلى فيَّ صار مشافها، ومعنى قضهم بقضيضهم: كافةً فلما قامت الجملة مقام المفرد وأدت مؤدّاه أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذي قامت مقامه).

الحال المعرفة في ما اشتهر من كلام العرب

. كلمته فاه إلى فيَّ.

وردت هذه العبارة بروايتين:

الأولى: كلمته فوه إلى فيَّ، وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها ففوه مبتدأ ومضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال (٥٢).

والرواية الثانية: كلمته فاه إلى فيَّ، وهذه الرواية هي محل الخلاف.

قال الرضي: (شاذ، ووجهه أنه لم يجز حذف المضاف إليه منه ليتنكر؛ لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فما لفم، قال المتنبي(٥٣):

قَبّلْتُها وَدُمُوعي مَزْجُ أَدْمُعِها

وَقَبّلَتْني على خَوْفٍ فَماً لفَمِ

فحذف المضاف إليه وأبدل من الواو ميما؛ لئلا يبقى المعرب على حرف واحد) (٥٤)، على أن قوله: (فما) حال وصاحب الحال ضمير قبلتني المستتر، أي: جاعلةً فاها على فيَّ(٥٥).

وذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن (فاه) حال، وإن كان اسما جامداً، وإن كان معرفا بالإضافة؛ لأنه في قوة اسم مشتق منكر والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لـ (فاه)؛ لأنه نكرة في التقدير، كأنه قال: فاه موجها إلى فيّ، ومعناه المشافهة(٥٦).

وقال الكوفيون هو مفعول به، أي: جاعلاً فاه إلى فيّ، وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير (من)، أي: من فيه إلى فيّ، ثم اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة.

فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها، وذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أنه يجوز القياس عليها، فيقال مثلاً: جاورته منزله إلى منزلي، وحاذيته ركبته إلى ركبتي، وناضلته قوسه عن قوسي، وماشيته يده إلى يدي، وكافحته وجهه إلى وجهي ونحو ذلك (٥٧).

. (جاؤوا الجماءَ الغفيرَ)

إن الجماء اسم والغفير نعت لها، وهو بمنزلة قولك الجمّ الغفير، أي: الكثير؛ لأنه إنما يراد به الكثرة، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولهم: غفرت الشيء، أي: غطيته.

ونصبه على الحال، وهو اسم مشبه بالعراك كأنك قلت: مررت بهم الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين، أي غافرين للأرض (٥٨).

وذهب الكسائي وابن الأعرابي إلى أنه مصدر، وذهب ثعلب إلى أن (الجماء الغفير) تنصب على المدح لا الحال، وأجاز الجرمي نحو: مررت باخوتك الجمّاءَ الغفيرَ، وأجاز ابن الأنباري فيه الرفع، نحو: مررت بإ خوتك الجماءُ الغفيرُ بالرفع على تقدير (هم) (٥٩).

وقالوا في هذا المثل: جاؤوا جماءً غفيراً، فأتوا به منكراً على الأصل في الحال (٦٠).

وخلاصة القول إن المعنى جاؤوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف أحد، وكانت فيهم كثرة، وهو وما ذكر معه نكرة واقعة موقع الحال و (ال) زائدة (٦١).

. (رجع عَوْدَهُ على بَدئهِ)

منهم من يرى أنه منصوب على المصدر، أي:عاد عوداً على بدئه(٦٢)، وأجاز بعضهم نصبه على المفعول إن ورد عوده على بدئه،

وأما على رأى البصريين فعلى الحال، وإذا انتصب على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه؛ لأنه من صلبه وإن كان (عوده) مفعولاً جاز، ويجوز رفع (عوده) فاعلاً ليرجع، أو مبتدأ خبره (على بدئه)، وعلى هذين يجوز تقديم (على بدئه) على (عوده) (٦٣).

.(تفرقوا ايادي سبأ) أُوّل بتقدير: مثل أو تَبَدُّداً لا بقاءَ معه (٦٤).

. وورد أيضاً من الحال ما هو علم، قالوا: جاءت الخيلُ بَدَادَ، وبداد عَلَمُ جِنْس فأُوّلَ بنكرة مشتقة كما في المنكر، أي: متبدِّدَة (٦٥).

الخاتمة

للعلماء في مجيء الحال معرفة ثلاثة مذاهب:

يرى الجمهور أن الحال لا تكون إلا نكرة فإذا وردت بلفظ المعرفة فإنها تؤول بنكرة.

أما الكوفيون فإنهم أجازوا إذا كان فيها معنى الشرط أن تأتي صورة في المعرفة وهي مع ذلك نكرة.

ذهب يونس والبغداديون إلى أنه يجوز أن تأتي معرفة مطلقاً بلا تأويل قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك.

وبناءا على هذا الجواز ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن هذا التعريف ليس زائداً في القران الكريم وإنما جاء لتأصيل معنى بلاغي أقوى وأوسع من المعنى في الحال النكرة.

والذي أميل إليه من هذه المذاهب هو قول الجمهور لقوة أدلتهم وحجية رأيهم؛ وذلك لكي لا يشكل علينا معرفة النعت من الحال؛ ولأن الأصل في الحال أن يكون نكرة فنبقيه على الأصل وما ورد من ألفاظ وقعت حالا وهي معرفة نؤولها بنكرة.

أما القياس على ما ورد من ألفاظ فإني أرى جواز القياس على ما ورد من ألفاظ مشهورة وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ومن أشعار العرب أو ألفاظهم في زمن الاحتجاج على أن تكون اللفظة التي قيست على الألفاظ المشهورة يحتمل تأويلها بنكرة كما أولت الألفاظ السابقة.

أما الرأي القائل إن الحال المعرفة فيها معنى بلاغي أوسع فهذه دعوى تحتاج إلى دليل، ولم يقل بذلك أحد من العلماء الموثقين بل لم يقل بذلك أحد من علماء اللغة والنحو مطلقا.

فلا يصح أن نقول بهذا الرأي ونرجحه على رأي الجمهور والكوفيين وحتى رأي يونس والبغداديين فإنهم أجازوا وقوع الحال معرفه لما ورد من أدلة من القران الكريم والحديث النبوي الشريف وما سمع من

أشعار العرب لكن دون أن يذكروا أن في هذا التعريف زيادة بلاغية ومعاني جديدة غير مستفادة من الحال النكرة.

كذلك لا أستطيع أن أرد رأيهما مطلقا ففيه معنى جميل ودلالة بلاغية رائعة لو أسندها الدليل لذا أقول برأي الجمهور إن الحال لا يقع إلا نكرة وما وقع منه بلفظ المعرفة يؤول بنكرة على أن أجيز القياس على ما ورد الدليل به من اللفظ فقط، وأتمنى أن أجد مستقبلاً ما يقوي رأي الباحثين، فلا أستطيع أن ابني حكما أو أضيف معنى جديداً في مسألة خاض بها علماؤنا الأوائل ولم يذكروا ذلك فندعى ما لم يدّعوه، علماً إنني لم أجد رأي الباحثين ينطبق على كل الأدلة والشواهد الوارد فيها الحال معرفة، وإنما اقتصر ذلك على بعض شواهد القران الكريم، وربما أراد الباحثان أن الزيادة في القران الكريم لا تكون إلا لمعنى، فتأولا هذه المعاني، وربما أرادا أن هذا التأويل لا يكون إلا في القران الكريم، ولهما في ذلك وجه حق لو وجدت ما يؤيده.

الهوامش

(١) ينظر: المقرب:١٦٨، شرح الكافية الشافية:٢/٧٣٤ – ٧٣٥، أوضح المسالك: ٢/٨١، الفوائد الضيائية: ١/٣٨٤.

(٢) ينظر: المطالع السعيدة: ٢/٧، حاشية الخضري:١/٢٢٣، حاشية العشماوي على متن الآجرومية: ٣٧.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش:٢/٦٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٩.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم:٣١٥.

(٦) ينظر: كشف المشكل: ١/٤٧٢.

(٧) ينظر: شرح الوافية: ٢١٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٧، حاشية الصبان:٢/١٧١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٧.

(٩) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: ٩٠، الإتحاف: ٢ / ٥٤٠.

(١٠) ينظر: الكشاف:٤/٥٤٣.

(١١)) ينظر: تفسير الآلوسي: ١٤/ ٣١٠، السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أطروحة دكتوراه): ١٦٢.

(١٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٤٣٧.

(١٣)ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٦٢.

(١٤)ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٣٣٨.

(١٥ ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣/٤٣٧.

(١٦) الحال في الأسلوب القرآني: ٨٩ _ ٩٠.

(١٧) السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أطروحة دكتوراه): ١٦٢.

(١٨)ينظر: النحو القرآني: ٣٤٥.

(١٩)ينظر:المقتضب: ٢٣٩/٣.

(٢٠) ينظر:الرضي على الكافية:٢٠/٢، منحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل: ٢٥٠/٢.

(٢١) ينظر: المخصص: ٩٨/١٧.

(٢٢) ينظر:: لم أجد هذه النسبة في الكتاب وهو منسوب إليهما في البحر المحيط:٤٣/٦، همع الهوامع:٢٠/٤، النحو القرآني:٣٤٥.

(٢٣) ينظر: الرضي على الكافية:٢٠/٢.

(٢٤) ينظر: همع الهوامع:٢٠/٤.

(٢٥) ينظر: منحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل:٢٥١/١.

(٢٦) ينظر: الحال في الأسلوب القرآني: ٩٠ ـ ٩١.

(٢٧) الرضي على الكافية:١٥/٢.

(٢٨) ينظر: النحو القرآني: ٣٤٥.

(٢٩) إملاء ما من به الرحمن: ٢١٩/١.

(٣٠) الكتاب: ٣٧٣/١.

(٣١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٩/٢.

(٣٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ٣١٦.

(٣٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٦، والرأي الثاني للرضي في شرح الكافية:٢٠/٢.

(٣٤)صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ذهاب الصالحين، رقم الحديث (٥٩٥٤).

(٣٥) ينظر: كشف المشكل: ٤٧٢/١، ارتشاف الضرب:٣٣٨/٢.

(٣٦) ينظر:الرضي على الكافية: ٢١/٢.

(٣٧) شرح ديوانه:٨٦، وروايته فيه فأوردها العراك.

(٣٨) المقتضب: ٢٣٧/٣، خزانة الأدب: ١٩٢/٣.

(٣٩) ينظر: الأمالي الشجرية:٢٨٤/٢.

(٤٠) ينظر: الكتاب: ٣٧٢/١.

(٤١) النكت:٣٩٩/١.

(٤٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٨/٢.

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه:٣٣٨/٢، خزانة الأدب: ١٩٣/٣.

(٤٤) ينظر: حاشية الخضري: ٤٢٢/١.

(٤٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٢ – ٦٣.

(٤٦) ديوانه: ٢٩٠.

(٤٧) الكتاب: ١/٣٧٤ – ٣٧٥.

(٤٨) ينظر: النكت: ١/٤٠٠، خزانة الأدب:٣/١٩٤ – ١٩٥.

(٤٩) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٦٣.

(٥٠) ينظر: الرضي على الكافية: ٢/٢٠.

(٥١) الرضي على الكافية: ٢/١٨.

(٥٢) ينظر:خزانة الأدب: ٣/ ١٩٨.

(٥٣) شرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ٤/١٥٣

(٥٤) الرضي على الكافية: ٢/١٩..

(٥٥) ينظر:خزانة الأدب: ٣/١٩٨.

(٥٦) ينظر: الكتاب:١/٣٩١، النكت: ١/٤٠٣، منحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل:٢/٢٥١.

(٥٧) ينظر: الرضي على الكافية: ٢/٢١ – ٢٢، ارتشاف الضرب: ٢/٢٥٢،٣٣٥ – ٣٣٦، ومنحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٢.

(٥٨) ينظر: النكت:١/٤٠١.

(٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٨.

(٦٠) ينظر: منحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٠.

(٦١) ينظر: الرضي على الكافية: ٢/٢١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٢.

(٦٢) ينظر: كشف المشكل: ١/٤٧٢، ارتشاف الضرب:٢/٣٣٩.

(٦٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٩، أوضح المسالك: ٢/٨١.

(٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٣٣٩، همع الهوامع:١/٢٤٠.

(٦٥) ينظر: همع الهوامع:٤/٢٠، حاشية الخضري:١/٢٢٣.

مصادر البحث ومراجعه

١-القرآن الكريم.
٢-إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) أحمد محمد البنا (ت١١١٧هـ) تحـ.د.شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب . بيروت ط١ ١٤٠٧هـ .١٩٨٧م.
٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحـ. مصطفى احمد النماس جـ ٢ مط: المدني مصر . ط١ ١٩٨٧.
٤-إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحـ. د. زهير غازي زاهد مط: العاني – بغداد (د. ت).
٥-الآمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن علي العلوي الشجري (ت ٥٤٢ هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت (د. ت).
٦-إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ) دار الكتب العلمية . بيروت ط١ ١٩٧٩.
٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك عبد المتعال الصعيدي دار العلوم الحديثة . بيروت ١٩٨٢ م.
٨-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل مط: الاستقامة . القاهرة .١٩٥٣
٩-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ملتزم الطبع والنشر أصحاب دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٠-حاشية العشماوي على متن الآجرومية مط: اليمنية . مصر (د. ت).
١١-الحال في الأسلوب القرآني عبد الستار عبد اللطيف احمد سعيد المنشأة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس ليبيا ط ١ ١٣٩٣هـ - ١٩٨٤م.
١٢-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحـ. عبد السلام هارون دار الكتاب العربي القاهرة ط١ ١٩٧٧.
١٣-ديوان الشماخ تحـ. صلاح الدين الهاربي، دار المعارف . مصر ١٩٦٨.
١٤-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ) ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ٢٠٠٥م . ١٤٢٦هـ.
١٥-السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون هيثم طه ياسين حسين (أطروحة دكتوراه) كلية الآداب الجامعة المستنصرية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٦-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩) تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد مط: السعادة . مصر ط ١٤، ١٩٦٤.
١٧-شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) تحـ. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل . بيروت (د. ت).
١٨-شرح ديوان لبيد بن ربيعة تحـ. د. إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢.

١٩-شرح ديوان المتنبي عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي . بيروت (د. ت).
٢٠-شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر جامعة قار يونس مطابع الشروق . بيروت ١٩٧٨ م.
٢١-شرح الكافية الشافية جمال الدين بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ). تحـ. د. عبد المنعم احمد هريدي مط: دار المأمون للتراث ط١ ١٤٠٢هـ .١٩٨٢م.
٢٢-شرح المفصل موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) تحـ. عبد الحسين مبارك عالم الكتب (مكتبة النهضة العربية) بيروت ط١ ١٩٨٨ م.
٢٣-شرح الوافية نظم الكافية ابو عمروعثمان بن الحاجب (٦٤٦ هـ) دراسة وتحقيق: د. موسى بناي العليلي مط: الآداب في النجف الأشرف .١٩٨٠
٢٤-الفوائد الضيائية شرح الكافية ابن الحاجب نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ) دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي.طبع بمطبعة وزارة الأوقاف العراقية بغداد ط١ ١٩٨٣.
٢٥-القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب عبد الفتاح القاضي طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢.
٢٦-الكتاب (كتاب سيبويه) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) تحـ.عبد السلام محمد هارون عالم الكتب . بيروت ط١ ١٤٠٣هـ .١٩٨٣م.
٢٧-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل جار الله محمد عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي بيروت ط ٣ ١٩٧١.
٢٨-كشف المشكل في النحو علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩ هـ) تحـ.هادي عطية مطر الهلالي مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٨٤.
٢٩-المخصص أبو الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) دار البكر . بيروت ١٩٧٨ مصدور عن طبعة بولاق القاهرة ١٣٢١ هـ.
٣٠-المساعد في تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل بهاء الدين بن عقيل تحـ. د. محمد كامل بركات دار الفكر. دمشق ط ١ ١٩٨٢.
٣١-المطالع السعيدة في شرح الفريدة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحـ. د. نبهان ياسين حسين دار الرسالة للطباعة . بغداد ١٩٧٧.
٣٢-المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحـ. محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب . بيروت (د. ت).
٣٣-المقرب علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تحـ. د. احمد عبد الستار الجواري و د. عبد الله الجبوري مط: العاني بغداد ١٩٨٦.
٣٤-منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محيي الدين محمد عبد الحميد بهامش شرح ابن عقيل مط: السعادة . مصر ط ١٤ ١٩٦٤.

٣٥-النحو القرآني قواعد وشواهد د. جميل احمد ظفر مط: الصفا مكة ط ١ ١٩٨٨.
٣٦-النكت في تفسير كتاب سيبويه ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) تحـ. زهير عبد المحسن سلطان معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجامعة العربية ط ١ ١٩٨٧.
٣٧-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق وشرح د.عبدالعال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.